

خطوات جديدة لإعادة هيكلة أرامكو تمهيدا لترحها في الأسواق

خروج وزير الطاقة خالد الفالح من مجلس إدارة الشركة

ويقول مراقبون إن الحكومة السعودية لا تزال مترددة في طرح الشركة في لندن ونيويورك بسبب الشروط التنظيمية المتشددة. وذكرت وكالة بلومبرغ الأسبوع الماضي أن أرامكو اختارت مصرفي استثمار دوليين، لتقديم المشورة بشأن طرح أسهم الشركة. وقدرت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية عائدات طرح حصة 5 بالمئة من أسهم أرامكو بنحو 100 مليار دولار.



تعيين ياسر الرميان رئيساً لمجلس إدارة أرامكو يعزز خطط إدراجها في الأسواق المالية

الأوامر الملكية التي صدرت يوم الجمعة الماضي. وكان الفالح يشرف على أكثر من نصف الاقتصاد السعودي من خلال وزارته الضخمة، التي أنشئت في 2016 للمساعدة على تسهيل إصلاحات جديدة. ويرى محللون أن التغييرات تهدف لإعطاء زخم جديد لقطاع الطاقة والصناعة والثروات المعدنية التي لم تشهد أي تطورات تذكر في السنوات الماضية رغم الخطط الطموحة التي تم الإعلان عنها.

وتضمنت الأوامر الملكية التي أصدرها العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز يوم الجمعة تعيين رجل الأعمال بندر بن إبراهيم الخريف وزيرا للصناعة والثروة المعدنية، عند انفصال الوزارة الجديدة عن وزارة الطاقة بشكل كامل اعتباراً من مطلع العام المقبل.

ولا تزال خطط إدراج أرامكو غامضة وتتراوح بين إدراجها في بورصة الرياض فقط وبين إدراجها أيضاً في بورصة عالمية أو أكثر. وبعد مناقشة بين البورصات العالمية الكبرى مثل لندن ونيويورك وهونغ كونغ وطوكيو تم تأجيل طرح أسهم الشركة، الذي كان مقرراً في عام 2018.

اتخذت شركة أرامكو، التي تدير الثروة النفطية السعودية، خطوات جديدة في إطار إعادة هيكلة جهازها الإداري، بالتزامن مع عودة الرياض للتأكيد على قرب طرح حصة من أسهمها الشركة في الأسواق المالية، لتصبح أكبر شركة مدرجة في العالم.

ولندن - أظهر الموقع الإلكتروني لشركة أرامكو السعودية أمس أن وزير الطاقة خالد الفالح لم يعد عضواً في مجلس إدارة الشركة، التي شهدت تغييرات كبيرة في هيكل إدارتها. وتزامن ذلك مع إعلان وكالة الأنباء السعودية الرسمية أمس أن وزير النقل السعودي نبيل العامودي انضم إلى مجلس إدارة الشركة، التي تجدد تأكيد المسؤولين لخطط إدراجها في الأسواق المالية بعد سلسلة من التأجيلات.

وتأتي هذه الخطوة بعد الإعلان يوم الاثنين عن تعيين ياسر الرميان رئيساً لمجلس إدارة الشركة، وهو صندوق الثروة السيادي الرئيسي للبلاد، رئيساً لمجلس إدارة أرامكو ليحل محل وزير الطاقة خالد الفالح.

وسارع الفالح فور صدور القرار إلى تهنئة الرميان على تعيينه في تفرقة على حسابه الرسمي على تويتر. وأكد أنها "خطوة مهمة لإعداد الشركة للطرح العام الأولي" الذي من المتوقع أن يجعلها أكبر شركة مدرجة في الأسواق العالمية.

وكانت تلك التغييرات في وقت تصاعدت تأكيدات المسؤولين السعوديين على خطط طرح ما يصل إلى 5 بالمئة من أسهم الشركة في العام المقبل أو اللاحق. ويرى محللون أن بيع حصة في أرامكو يعد حبر الزاوية في خطط التحول الاقتصادي في إطار "رؤية المملكة 2030" التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بهدف تنويع موارد الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عوائد صادرات النفط.

كان الرميان، وهو مصرفي استثماري سابق، قد عُيِّن عضواً منتدباً لصندوق الاستثمارات العامة في سبتمبر 2015 بعدما كان عمل مستشاراً في الديوان الملكي لفترة قصيرة قبل ذلك. وقد انضم إلى مجلس إدارة أرامكو في عام 2016. وتأتي الخطوة بعد أيام قليلة من استحداث وزارة جديدة للصناعة والموارد المعدنية، بعدما كان ميدان عملها ملحقاً بوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، التي قادها خالد الفالح، وذلك في إطار سلسلة من

أردوغان يفشل في تحفيز الاقتراض رغم خفض الفوائد



لا أحد يرغب في الاقتراض باليرة المتراجحة

أما البنوك التي لا تحقق ذلك الهدف فتجري معاقبتها بأسعار فائدة مرتفعة على الاحتياطات الموجودة لديها، ورسالة واضحة من الحكومة مفادها:

خفضوا أسعار الفائدة. لكن في الشهر اللاحق خفض البنوك أسعار الفائدة، ظل نمو الائتمان سالباً. وأكدت بيانات وكالة التوجيه والإشراف المصرفي أن القيمة الإجمالية للائتمان باليرة التركية انخفضت بأربع مليارات ليرة لتصل إلى 1.508 تريليون ليرة في أغسطس الماضي مقابل 1.512 تريليون في يوليو حين قرر البنك المركزي التدخل.

ويعود السبب في هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض قروض الرهن العقاري والقروض التجارية، وتشير التوقعات الخجولة لنمو هذا النوع من القروض عقب حقيقة أمام خطط الحكومة لتحفيز الاقتصاد. ورغم تراجع الائتمان، فإن آياً من البنوك غير التابعة للدولة لم يتحرك نحو خفض أسعار الفائدة، ولو حتى بشكل نظري.

وأظهرت أرقام البنك المركزي تراجع أسعار الفائدة السنوية إلى متوسط 12.95 بالمئة على قروض الرهن العقاري و15.85 بالمئة على القروض التجارية. وبذلك بلغت أسعار الفائدة على قروض الرهن العقاري، التي تحظى بأهمية خاصة لدى الحكومة الساعية لتحفيز قطاع البناء، أدنى مستوياتها منذ سبتمبر 2017. كما بلغت أسعار الفائدة على القروض التجارية أدنى مستوياتها منذ ديسمبر 2017.

لكن الفارق الكبير هو أن الاقتصاد التركي كان ينمو بقوة في الربع الرابع من عام 2017 وقد سجل حينها نمواً في حجم الائتمان، رغم المستويات المرتفعة لأسعار الفائدة.

وقال أحد المسؤولين المصرفيين طالباً عدم ذكر اسمه "يمكن للبنوك الآن خفض أسعار الفائدة ويوسعها السعي لتقديم قروض. لكن من دون وجود زبائن راغبين في الحصول على هذه القروض، فإن خفض أسعار الفائدة سيبقى بلا معنى". وأضاف أن امتناع الزبائن عن الاقتراض يرجع بالأساس إلى تراجع الثقة في النظرة المستقبلية للاقتصاد، وتوقعات باستمرار تراجع قيمة الليرة في مواجهة الدولار، إضافة إلى عدم رغبة القطاع الخاص في الاستثمار بسبب ضعف الأداء الاقتصادي.

هناك بعض الطلب على الاقتراض، لكن الشركات ترغب في الحصول على قروض لاستخدامها كخيار في عملياتها وليس للاستثمار أو النمو. ويقول المصرفي أيضاً إن الزبائن يجدون أنفسهم في موقف مالي أشد ضعفاً. ويشير إلى وجود "200 ألف شخص يواجهون خطر الإفلاس كل شهر، إذ يجدون صعوبة في سداد مستحقات بطاقات الائتمان الخاصة بهم أو في سداد القروض الشخصية".

وفقاً لمسؤول مصرفي متقاعد، فإن البنوك التركية تجد صعوبة في العمل في البيئة الحالية بسبب عدم قدرة زبائنها على سداد قروض حالية مستحقة، وهو أمر يُبطل أثر خفض أسعار الفائدة ويجعل الحوافز الجديدة التي أقرها البنك المركزي عديمة النفع. وأضاف أن البنوك لا ترغب في المزيد من القروض السيئة، هذا مؤكد.

وتأثرت البنوك أيضاً بشكل أساسي بمشاكل حصلت مؤخراً تتعلق بتحويل الديون، وأصبحت تلجأ للتشدد في طلباتها من المتقدمين للحصول على قروض.

جان تيومان

كاتب في موقع أحوال تركية

تُظهر بيانات صادرة عن البنك المركزي التركي ووكالة التوجيه والتفتيش المصرفي أن أسعار فوائد الاقتراض سجلت انخفاصاً حاداً منذ تحرك البنك المركزي، في 25 من يوليو الماضي لخفض تكاليف الاقتراض.

قد يبدو أن ذلك حقق هدف الضغوط الشديدة، التي مارستها حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان من أجل إعادة تنشيط الأسواق المحلية، لكن بقية الأرقام تُظهر أن الفوائد المنخفضة لم تترجم في ارتفاع حجم الاقتراض.

وجاء ذلك بعد تحرك مماثل في فبراير الماضي لتشجيع الاقتراض من خلال البنوك التي تديرها الدولة، بهدف تحقيق مستويات من شأنها إتاحة الفرصة لإعادة الاقتصاد المنكمش إلى النمو.

وكانت الإجراءات تهدف بشكل خاص إلى تحفيز قطاع البناء، في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي مرّت بها البلاد في أغسطس عام 2018 والتي أدت إلى انهيار قيمة الليرة التركية وفقدانها لنحو 30 بالمئة من قيمتها مقابل الدولار.

محاولة فبراير فشلت في الشهر اللاحق وارتفعت أسعار الفائدة في البنوك بشكل عام، مع ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية، رغم توجه البنوك لتقديم قروض بأسعار فائدة منخفضة وممارسة العديد من الجهات لضغوط على البنوك الخاصة.



ضغوط أردوغان لخفض

أسعار الفائدة على القروض بلا

معنى في ظل عدم وجود من

يرغب بالاقتراض

التزمت الحكومة الصمت لبعض الوقت، ثم قرر الرئيس أردوغان، في تحرك مفاجئ، إقصاء محافظ البنك المركزي مراد جيتين كايا من منصبه.

التحرك التالي من قبل البنك المركزي كان في يوليو عن طريق المحافظ الجديد للبنك المركزي مراد أويسال، الذي حل محل جيتين، وقرر خفض أسعار الفائدة بأربع نقاط لتصل إلى 19.75 بالمئة، وهو خفض فاق كل توقعات السوق.

وأكد أويسال أيضاً أن سياسته المالية ستعطي أولوية لتحقيق النمو وكذلك للتصدي للتلخّم، وهي إشارات تشير توقعات بإجراء مزيد من خفض في أسعار الفائدة خلال اجتماع لجنة السياسة النقدية في سبتمبر الحالي.

البنوك العامة، مثل بنك زراعات وبنك خلق استجابت لتحرك البنك المركزي فخفضت أسعار الفائدة لديها بنسبة وصلت إلى ثمانية نقاط مئوية على قروض الرهن العقاري والقروض التجارية.

غير أن البنوك الخاصة لم تتبع نفس الطريق، فجلت السلطات الاقتصادية في البلاد لتطبيق ضوابط جديدة. وبموجب تلك الضوابط الجديدة فإن البنوك التي تزيد القروض الصادرة منها بنسب تتراوح بين 10 إلى 20 بالمئة تحصل على مكافآت في صورة خفض المبلغ المستحق على الودائع الموجودة فيها.

هواوي تغزو شبكات الجيل الخامس رغم العقبات الأميركية

حكومة أجنبية، في إشارة واضحة إلى هواوي. وتعتبر الإدارة الأميركية شركة هواوي بمثابة خطر على الأمن القومي، لأنها تعتقد أن الشركة يمكنها بناء أبواب خلفية في أجهزة شبكات الاتصالات للسماح للحكومة الصينية بالتجسس على الأميركيين، وهو ما نفته هواوي مراراً وتكراراً.

وفي مايو الماضي وضعت واشنطن هواوي في قائمة سوداء تحظر تعامل الشركات الأميركية معها دون إذن مسبق من الإدارة الأميركية، لكنها أجلت الحظر مرتين لتمكين الشركات الأميركية من التاقل مع تبعات وقف التعامل معها. وقال وليام شو وهو عضو في مجلس إدارة هواوي لشبكة سي. إن. بي. سي الأميركية إن منتجات الشركة لمعدّات الجيل الخامس هي الرائدة عالمياً، وإن هواوي ستواصل تطويرها بسرعة كبيرة.

ويرى بعض الخبراء صعوبة الاستغناء عن هواوي، التي تفرد بعيداً في صناعة تطوير شبكات الجيل الخامس، وأن ضغوط واشنطن على الشركة الصينية قد تؤدي لخسارة الولايات المتحدة للسباق في هذا الميدان

24 عقداً، رغم أن الشركتين استفادتتا من الضغوط الأميركية على هواوي. وتمكّنت ضغوط واشنطن على حلفائهما من فني كثير من الدول مثل كندا وأستراليا ونيوزيلندا واليابان عن التعامل مع معدّات الجيل الخامس لشركة هواوي، التي تتهمها بالتجسس لحساب الحكومة الصينية.

50 عقداً تجارياً متعلقاً بشبكات الجيل الخامس وقعتها هواوي على الصعيد العالمي

وتحرص هواوي على إظهار نبرة التصدي وإثبات أنها ما تزال قادرة على إبرام صفقات مع شركات الاتصالات الكبرى، رغم حظر استخدام معدّاتها في تلك الدول. ووقعت الولايات المتحدة اتفاقاً مع بولندا يوم الإثنين لوضع توجيهات أكثر صرامة للشركات التي ترغب في أن تكون جزءاً من خطط الجيل الخامس، واتفق الجانبان على النظر في ما إذا كان المورد يخضع لسيطرة

50 عقداً تجارياً متعلقاً بشبكات الجيل الخامس وقعتها هواوي على الصعيد العالمي

وتحرص هواوي على إظهار نبرة التصدي وإثبات أنها ما تزال قادرة على إبرام صفقات مع شركات الاتصالات الكبرى، رغم حظر استخدام معدّاتها في تلك الدول. ووقعت الولايات المتحدة اتفاقاً مع بولندا يوم الإثنين لوضع توجيهات أكثر صرامة للشركات التي ترغب في أن تكون جزءاً من خطط الجيل الخامس، واتفق الجانبان على النظر في ما إذا كان المورد يخضع لسيطرة

هواوي تنهم واشنطن باختراق شبكتها الداخلية



هواوي أكبر بوابات الجيل الخامس للاتصالات

